الإنتربول

التقرير السنوي
2023

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

البلدان الأعضاء

آيرلندا
آيسلندا
أذربيجان
أرمينيا
أروبا
أستراليا
أفغانستان
ألبانيا
ألمانيا
أنتيغوا وبربودا
أندورا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
أوغندا
أوكرانيا
إثيوبيا
إريتريا
إسبانيا
إستونيا
إسرائيل
إسواتيني
إكوادور
إندونيسيا
إيران
إيطاليا
الأرجنتين
الأردن
الإمارات العربية المتحدة
الاتحاد الروسي
البحرين
البرازيل
البرتغال
البوسنة والهرسك
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
بربادوس
بروني
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
بولندا

بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تنزانيا
توغو
تونس
تونغا
تيمور - ليشتي
الجبل الأسود
الجزائر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
جامايكا
جزر البهاما
جزر القمر
جزر سليمان
جزر مارشال
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية كوريا
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جورجيا
جيبوتي
دانمرك
دولة مدينة الفاتيكان
دومينيكا
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
سان مارينو
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
سانت مارتن
سري لانكا

سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
سوريا
سورينام
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
الصومال
الصين
صربيا
طاجيكستان
العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا - بيساو
غينيا الاستوائية
الفلبين
فانواتو
فرنسا
فلسطين
فنزويلا
فنلندا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
الكاميرون
الكونغو
الكويت
كازاخستان
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوراساو
كوستاريكا
كولومبيا
كيريباتي
كينيا
لاتفيا

لاوس
لبنان
لكسمبرغ
ليبريا
ليبيا
ليتوانيا
ليختنشتاين
ليسوتو
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
مقدونيا الشمالية
ملاوي
مليديف
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
مولدوفا
موناكو
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات ـ الموحدة)
النرويج
النمسا
النيجر
ناميبيا
ناورو
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هايتي
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

المتحويات

مقدمة الأمين العام	4
مئوية الإنتربول - ملخص العام	5
قواعد البيانات	7
I-CORE	8
الجريمة المنظمة والناشئة	10
مكافحة الإرهاب	12
مركز الإنتربول لمكافحة الجريمة المالية والفساد (IFCACC)	14
الفئات السكنية الهشة	16
الجريمة السيبرية	18
دعم التحقيقات بشأن الفارّين	20
الأدلة الجنائية	22
الموارد البشرية	24
الموارد المالية وكبار المانحين والشركات	26
الحوكمة	28
بناء القدرات والتدريب	30
الابتكار	31

مقدمة الأمين العام

شهد عام 2023 احتفال الإنتربول بمئويته - 100 عام من التعاون الشرطي الدولي.

وكانت تلك مناسبة للتفكير في إنجازات بلداننا الأعضاء ولكن أيضا لاستكشاف المستقبل وبحث السبل الكفيلة بمواجهة التحديات المقبلة.

والتقدم التكنولوجي الذي حصل منذ تأسيس الإنتربول يعطي أجهزة إنفاذ القانون فرصا وفي الوقت نفسه يطرح عليها تهديدات.

ولمساعدة بلداننا الأعضاء في مواجهة هذه التحديات، أطلقنا منصتنا البيومترية، وهي منظومة بالغة التطور لتحديد هوية المجرمين. وتمكين أجهزة الشرطة من التحقق من صور الوجه والبصمات في قواعد بيانات الإنتربول يضع أداة حاسمة في أيدي أفراد الشرطة العاملين في الخطوط الأمامية.

وتستفيد بلداننا الأعضاء أيضا من 'دليل أجهزة إنفاذ القانون للابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي' - وهو دليل عملي موضوع بتصرف الأجهزة المذكورة لتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه بشكل مسؤول، مع احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية.

غير أن أحد أخطر التهديدات التي يواجهها العالم اليوم ناجم عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهذا هو السبب الذي لأجله أطلقنا 'إعلان فيينا' خلال الدورة الـ 91 للجمعية العامة التي عُقدت في النمسا، مهد الإنتربول.

وهذا الإعلان دعوة للعمل على التصدي لما أصبح اليوم تهديدا للأمن الوطني، وهو تهديد لا تمكن مواجهته فعلاً إلا من خلال التعاون العالمي.

ومع دخولي السنة الأخيرة من ولايتي، يطيب لي أن أتوجه بالشكر، على الدعم والالتزام المستمرين، لمكاتبنا المركزية الوطنية، ورئيسنا ولجنتنا التنفيذية، وموظفي الأمانة العامة، وأفراد إنفاذ القانون في البلدان الـ 196 الأعضاء في المنظمة.

لقد واجه الإنتربول باستمرار، خلال المائة عام الماضية، التحديات التي فرضها مشهد متغير للتهديدات، ليصبح على ما هو عليه اليوم، أي مثالا رائدا لتعددية الأطراف الفعالة.

وإنه ليمكننا، انطلاقا من هذا التاريخ، أن نتطلع بثقة إلى المائة عام القادمة، مواصلين الاعتماد على قوة ودعم بلداننا الأعضاء في مهمتنا المستمرة والثابتة لجعل العالم مكانا أكثر أمانا.

يورغن شتوك
الأمين العام للإنتربول

مئوية الإنتربول - ملخص العام

في 7 أيلول/سبتمبر 1923، وقّع ممثلو 20 بلدا اتفاقا استُحدثت بموجبه أول منظمة دولية مكرسة للتعاون الشرطي الجنائي.

وإنشاء اللجنة الدولية للشرطة الجنائية - سلَف الإنتربول - كان يرمي إلى سد الثغرات الأمنية الناجمة عن عدم مشاطرة المعلومات وغياب المساعدة المتبادلة عبر الحدود.

وفي كلمته الافتتاحية أمام اللجنة الدولية في عام 1923، قال الدكتور يوهانس شوبر، رئيس شرطة فيينا ومؤسس الإنتربول:

''حتى في خضمّ التناقضات بين أمم الأرض، سيوحّد المؤتمر الناس فوق المعركة السياسية لأن التعاون الشرطي ليس 'هدفا سياسيا بل ثقافيا'''.

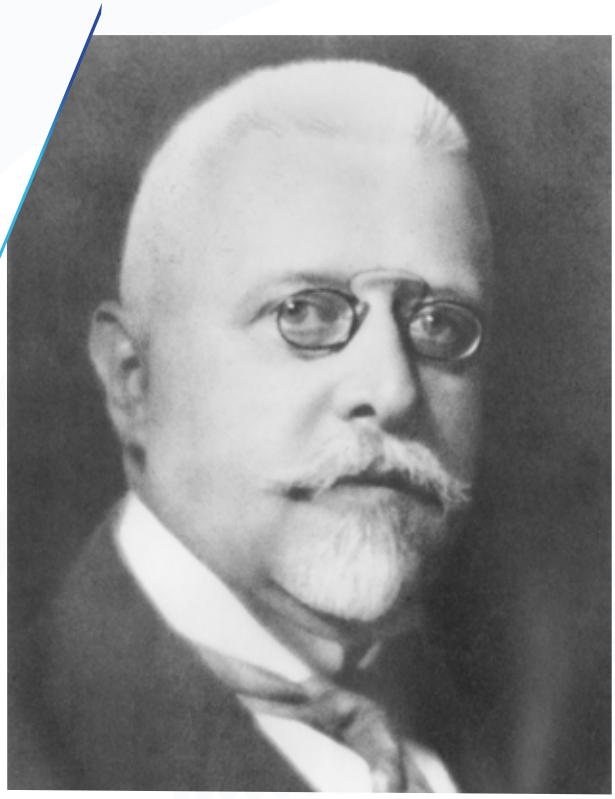

يوهانس شوبر
رئيس شرطة فيينا ومؤسس الإنتربول

وفي 7 أيلول/سبتمبر 2023، بعد مرور 100 عام بالتمام على إنشاء الإنتربول، أقيم احتفال خاص مع أعضاء اللجنة التنفيذية في نفس المكان الذي تأسس فيه الإنتربول في فيينا.

وتستمر هذه المهمة في دعم 196 بلدا عضوا، ضمن الحدود التي تضعها تشريعاتها السيادية وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وطيلة العام، احتُفل بمئوية الإنتربول بأساليب فريدة في أنحاء العالم.

ففي السماء وعلى قمم الجبال وفي أعماق المحيطات، رفعت البلدان الأعضاء علم الإنتربول بفخر إحياءً لهذا المنعطف الهام.

اليونان

المالديف

تنزانيا

نيبال

قواعد البيانات

يقع تبادل البيانات الشرطية في صميم ولاية الإنتربول، ونبحث على الدوام عن حلول جديدة لتحسين نوع البيانات المتوفرة وتعزيز فائدتها. وبطبيعة الحال، تتوفر قواعد صارمة لحماية البيانات وتُحدَّث بانتظام لمواكبة التطورات التكنولوجية والمعايير الدولية المتغيرة.

ولدى الإنتربول 19 قاعدة بيانات عالمية تم تقصّيها، في عام 2023، 20 مليون مرة في المتوسط يوميا، أي ما يساوي أكثر من 231 عملية بحث في الثانية.

وكل عملية بحث هي حل محتمل لقضية لدى أجهزة إنفاذ القانون في بلداننا الـ 196 الأعضاء.

2023
19 قاعدة بيانات

0.5	1.4	231	20	7.4	143
ثانية	مليون		مليون	مليارات	مليون
الوقت اللازم الوقت اللازم لحصول البلد على رد	**مطابقة**	**تقصيًا كل الثانية**	**بحث في اليوم**	**عمليات البحث قواعد البيانات**	**سجلات الشرطة**

وفي عام 2023، أطلق الإنتربول منصته البيومترية، وهي منظومة بالغة التطور لتحديد هوية المجرمين.

تتيح المنصة لأفراد إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء تحميل بصمات أصابع وصور للوجه لمقارنتها بشكل فوري مع قواعد بيانات الإنتربول البيومترية بحثا عن مطابقات محتملة.

وبالإضافة إلى كونها أداة فعالة للتدقيق في الأشخاص عند المعابر الحدودية، يمكن أن تُستخدَم المنصة البيومترية أيضا لعمليات الشرطة العادية التي تنفَّذ في أحد البلدان للتحقق مما إذا كان شخص ما خاضع للتدقيق يطرح تهديدا أمنيا. وهذا عامل بالغ الأهمية في الحالات التي لا تتوفر فيها وثائق سفر.

I-CORE

أبرز الأهداف

يهدف I-CORE إلى توفير مجموعة كاملة من قدرات العمل الشرطي العالمي تتيح تجهيز البلدان الأعضاء بشكل أفضل للتصدي للجريمة المنظمة الدولية والإرهاب في إطار الإنتربول، وترسيخ دور المنظمة المركزي كمنصة عالمية من خلال ما يلي:

- زيادة تبادل المعلومات الشرطية من خلال دمج التكنولوجيا الجديدة؛
- تمتين القدرات بحيث تكون البلدان الأعضاء أفضل تجهيزا للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب؛
- ترسيخ الأمن العالمي من خلال إعداد خدمات جديدة للوصول إلى البيانات أكثر سرعة ودقة؛
- تحسين دعم العمل الشرطي في الخطوط الأمامية والتحقيقات عبر الوطنية؛
- تزويد أجهزة الشرطة بمنصة اتصالات موثوقة ومأمونة؛

التمويل

ستغطي الأموال المتاحة في الوقت الحاضر تطوير منتجات في إطار برنامج I-CORE حتى نهاية عام 2025.

وعُقد الاجتماع السنوي الثاني لمجموعة المانحين في كانون الثاني/يناير 2024 بمشاركة أوسع شملت الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والصين وفرنسا وكندا والمفوضية الأوروبية والنرويج واليابان.

وبموازاة ذلك، تلقى مشروع INSIGHT، الذي له حوكمة خاصة به في إطار برنامج I-CORE، تمويلا يناهز 14 مليون يورو معظمها من وزارة الخارجية الأمريكية، مع مساهمات من وزارة الداخلية البريطانية والمكتب الوطني في ألمانيا.

ركائز البرنامج

1. NEXUS (’منظومة الرسائل الذكية’ سابقا)

هي منظومة جديدة ذكية ومؤتمتة تصل أجهزة إنفاذ القانون في العالم فيما بينها بشكل مأمون. وستتيح هذه المنظومة، من خلال التواصل المنظم، تحسين إدارة وتحليل تبادل المعلومات العملياتية والحلول في نهاية المطاف محل منظومة الرسائل I-24/7 التي أُطلقت في عام 2003.

وستوضع النسخة الأولى من NEXUS قيد العمل بالنسبة للبلدان في الربع الأول من عام 2025. وستُدرَج وظائف محسّنة في الإصدارات المقبلة، ولا سيما الاستغلال المتزايد للذكاء الاصطناعي، والاستخدام المحسّن للبيانات المتعلقة بالكيانات، والتكامل مع النُظم الوطنية لإدارة الملفات.

2. المنصة البيومترية

هذه المنصة أداة حاسمة لكشف الأشخاص ذوي الأهمية في حالات كثيرة: اجتياز الحدود، وتدقيقات الشرطة في الميدان أو التدقيق في نقاط استقبال وتسجيل المهاجرين.

وهي تتيح تقصّي بصمات الأصابع وصور الوجه والبحث عن مطابقات في العالم أجمع. وقد أُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 لما فيه فائدة جميع البلدان الأعضاء في الإنتربول وهي متوفرة الآن بطريقتين:

- B2B (بين هيئة وهيئة، باتصال تلقائي)؛
- B2C (بين الهيئة والمستخدمين النهائيين).

ولا يزال يتعين اختبارها ووضعها حيّز التنفيذ للأخذ بقدرات العمل الشرطي البارزة للإنتربول من قبيل التقصيات في قاعدة البيانات SLTD.

3. نموذج المعلومات الموحد لأجهزة الشرطة

يُفترَض أن يصبح نموذج المعلومات الموحد لأجهزة الشرطة اللغة المعيارية لبيانات الشرطة والبنية قيد الخدمة بالنسبة لجميع نُظُم أجهزة إنفاذ القانون، ما يجعلها تتماشى مع المنظومات والقدرات التي استحدثها الإنتربول.

4. INSIGHT

عززت منصة الإنتربول للتحليل (INSIGHT) نظام معاملة البيانات والتحليل الجنائي عن طريق توفير منصة مشتركة لأجهزة إنفاذ القانون العالمية من أجل تبادل المعلومات لأغراض التحليل والعمليات، والتعاون في سياق القضايا والعمليات عبر الحدود.

وقد بدأ العمل بهذه المنصة ويستخدمها حاليا موظفو الإنتربول. وستُطلق في تشرين الأول/أكتوبر 2024 مرحلة تجريبية يختبر فيها بلدان مستفيدان إمكان الوصول إلى المنصة والتعاون في مجال التحليل.

5. الهوية الرقمية العالمية للشرطة

ستكون الهوية الرقمية العالمية للشرطة أول منظومة في العالم لإدارة الهويات الرقمية المعتمدة لأفراد الشرطة في العالم أجمع، وذلك بهدف تحسين التعاون الشرطي الدولي وترسيخ الثقة والشفافية بغية تسريع وتيرة التحقيقات.

والمشروع لا يزال في مرحلة التصميم حاليا.

I·CORE
INFORMATION FOR POLICE
FASTER SMARTER EVERYWHERE

الجريمة المنظمة والناشئة

الشبكات الإجرامية

تشكل الجريمة المنظمة تهديدا كبيرا للمجتمعات والاقتصادات في العالم أجمع وتشمل أنشطتها أعمالا غير قانونية شتى. ويمثل كل من الأهداف البالغة الأهمية في إطار مكافحة الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالمخدرات والمركبات الآلية المسروقة والأعمال الفنية المسروقة والعملات المزيفة والوثائق الأمنية، تحديات ومخاطر متميزة.

وفي السنوات الأخيرة، تكيفت مجموعات الجريمة المنظمة ونظمت شبكاتها وبناها التحتية. ونوعت أيضا أنشطتها وتحولت إلى ارتكاب جرائم متعددة الجوانب وباتت ضالعة في شتى الجرائم المتقاربة.

وتطورت بعض الشبكات الإجرامية من هياكل هرمية تقليدية إلى خلايا منقسمة، فبرزت مجموعات إجرامية إضافية واستولت على السلطة، وأصبحت شبيهة بشركات مشروعة متعددة الجنسيات من حيث التنظيم والبنية. وفي حين لا تزال التكنولوجيا الرقمية تستلزم العديد من الأجيال والقطاعات المشروعة للتكيف، كيفت الجريمة المنظمة الابتكارات التكنولوجية واستخدمت التحول الرقمي أسوأ استخدام ممكن.

وتسللت نتيجة لذلك إلى كل طبقة من طبقات مجتمعاتنا واقتصاداتنا. وهذه التهديدات الإجرامية تولّد جرائم موازية تساعد على تحريك عجلة الأنشطة الإجرامية، كالفساد أو الاحتيال أو غسل الأموال.

وتعوّل مجموعات الجريمة المنظمة على تردد أجهزة إنفاذ القانون في التعاون وتبادل المعلومات. وتتعاون وحدة مكافحة الجريمة المنظمة لدينا عن كثب مع أجهزة الشرطة في الإنتربول لتحديد هوية الشخصيات البارزة في الجريمة عبر الوطنية وشبكاتهم وأنشطتهم. والهدف هو تفكيك هذه المنظمات.

ونقوم بتحليل معلومات الاستخبار، بما فيها البيانات البيومترية والصور والارتباطات المعروفة لتكوين صورة شاملة تربط ما بين المنظمين والممولين والمجنّدين والموزعين والموظفين الفاسدين.

وتنفذ الوحدة أيضا مشاريع تستهدف شبكات إجرامية محددة تطرح كل منها تحديات خاصة بها. وتحث هذه المشاريع على تبادل البيانات الميدانية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة بين هيئات إنفاذ القانون الوطنية والدولية بهدف تفكيك مجموعات إجرامية محددة.

عملية استهدفت مركبات رباعية الدفع مسروقة

في أعقاب تحقيقات استمرت عامين وشارك فيها ستة بلدان أوروبية والإنتربول ويوروبول، اعتُقل 13 مشتبهًا في على صلة بجماعة إجرامية منظمة مسؤولة عن سرقة سيارات دفع رباعي وتهريبها على نطاق واسع من أوروبا إلى غرب أفريقيا.

وقد استفادت هذه الجماعة الإجرامية المكونة من مواطنين من مختلف الجنسيات الأوروبية والأفريقية، من هيكلية إجرامية متنقلة ومرنة، يقدم في سياقها ما يسمى بـ ''المنسقين'' طلبات لشراء طراز معين من المركبات إلى سارقي سيارات ناشطين في أوروبا.

وتُنقل المركبات بعد سرقتها إلى موانئ مختلفة في أوروبا - وغالبا ما يتولى قيادتها قصّر - لإخفائها في حاويات شحن وإرسالها إلى غرب أفريقيا.

وكشفت السلطات حتى الآن عن أكثر من 170 مركبة نُقلت من موانئ إسبانية وألمانية وبلجيكية وفرنسية وهولندية.

وأدّت وحدة الإنتربول المعنية بالمركبات الآلية المسروقة دورا رئيسيا في مؤازرة التحقيقات منذ عام 2021، وذلك من خلال تحليل البيانات في قاعدة بيانات الإنتربول للمركبات الآلية المسروقة (SMV)، وتوفير معلومات عن الطرق المشتبه في استخدامها، ونشر أفراد شرطة.

وخلال العملية، قام أكثر من 110 من أفراد الشرطة، بما في ذلك وحدات تكتيكية وكلاب بوليسية، بمداهمة أماكن في جميع أنحاء فرنسا، أدت إلى اعتقال أشخاص مشتبه في أنهم لصوص وخبراء في اللوجستيات، و''المنسقين'' الرئيسيّين للمنظمة الإجرامية في فرنسا.

برنامج الأمن البيئي

الجريمة البيئية مجال إجرامي بارز يُتداوَل في سياقه مئات بلايين الدولارات. ويمكن أن يكون الجناة شبكات إجرامية منظمة تمتلك كفاءات مهنية متطورة، ومجرمين من ذوي الياقات البيضاء، وشركات شرعية في الظاهر متخصصة في قطاع البيئة. وفي حالات أخرى، يكون الجناة جزءا من مجموعات إجرامية عبر وطنية جيدة التنظيم، أو عصابات ناشطة في أسواق إجرامية عالمية شتى، فعلية وعلى الإنترنت.

وفي عام 2023، واصل برنامج الأمن البيئي تقديم الدعم العملياتي وتحليل الاستخبارات الجنائية، في جملة أمور، من خلال أفرقة الدعم الميداني والاجتماعات الإقليمية بشأن التحقيق في القضايا.

وصبّ البرنامج اهتمامه على خمسة من مجالات الجريمة هي:

1. جريمة صيد الأسماك غير المشروع، التي تشمل جمع وتجهيز الأسماك في القطاع بأكمله، بما في ذلك الاحتيال في مجال الغذاء على جميع مستويات المستهلكين؛
2. الجريمة الحرجية، التي تتعلق بالأنشطة الإجرامية في قطاع الغابات الذي يغطي سلسلة الإمداد بأسرها، من قطع الأشجار ونقلها إلى تجهيزها وبيعها؛
3. التعدين غير المشروع، الذي ينطوي على استخراج المواد والاتجار بها بشكل غير مشروع، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع للمواد الكيميائية السامة في أنشطة التعدين؛
4. جريمة التلوث التي تشتمل على أنشطة إجرامية على صعيد الاتجار بالمواد الملوِّثة المحتملة و/أو إدارتها بشكل غير مشروع؛
5. الجريمة الماسّة بالأحياء البرية، التي تشمل أنشطة إجرامية رامية إلى استغلال الأحياء البرية في العالم وتهديد أنواع الأحياء البرية المحمية، ما يؤثر سلبا في المجموعات السكانية الهشة والاقتصادات الوطنية وصحة الإنسان.

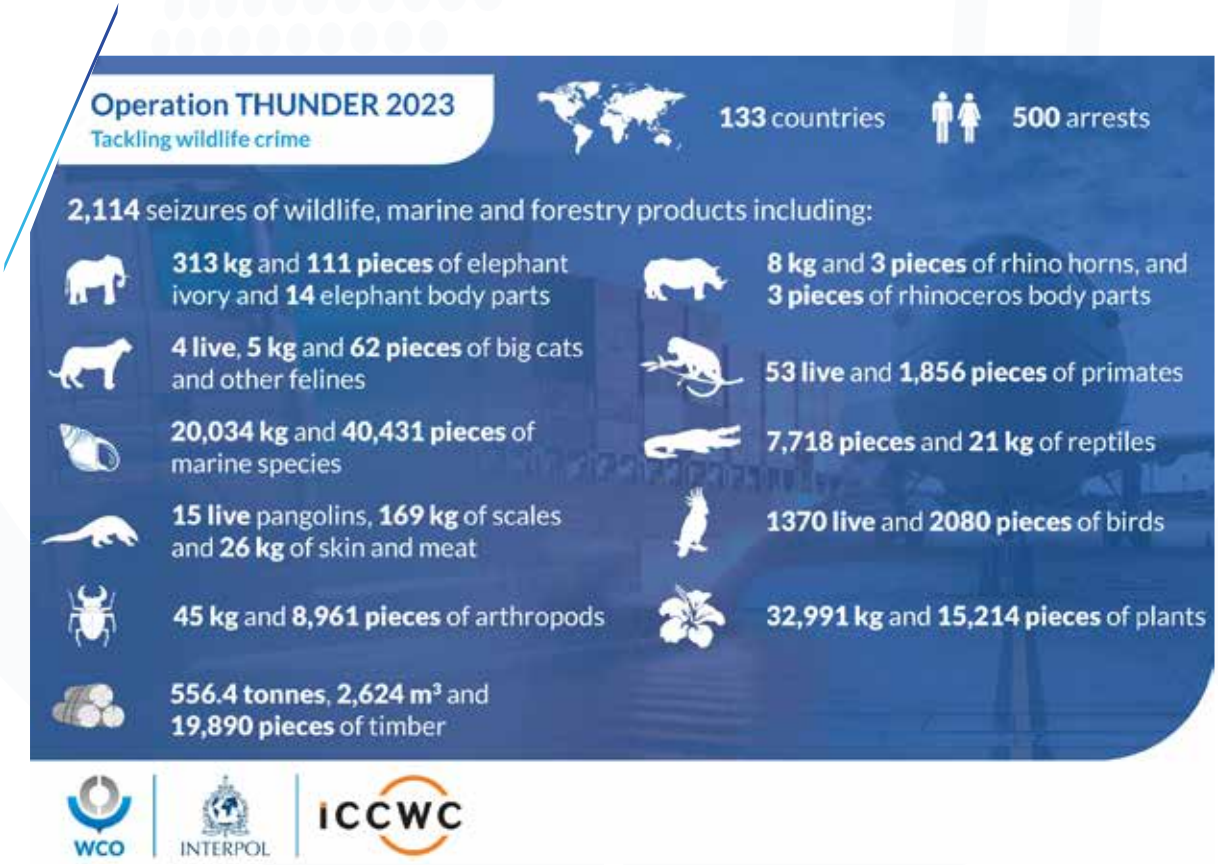

تشمل الإنجازات البارزة لعام 2023 عملية THUNDER 2023، التي تقودها الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية (World Customs Organization) بشكل مشترك، وبدعم من لجنة ICCWC، لاستهداف الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات.

مكافحة الإرهاب

ظل الإرهاب يشكل تهديدا عالميا معقدا وخطيرا في عام 2023، في بيئة عملياتية سريعة التطور. وعلى الصعيد العالمي، أصبحت الاعتداءات الإرهابية أكثر فتكا، وأفريقيا جنوب الصحراء هي أكثر المناطق تضررا منها، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الجدير بالذكر أن التهديد الإرهابي يستمر في التوسع عبر الحدود المادية والرقمية على حد سواء.

وحدد الإنتربول ثلاثة اتجاهات عالمية رئيسية تتعلق بالإرهاب:

1. يبقى الإرهاب الجهادي أوسع التهديدات عبر الوطنية نطاقا وأكثرها استمرارية، إذ تواصل الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم داعش/الدولة الإسلامية تنفيذ الاعتداءات والإيحاء بها. ويتجلى ذلك بوضوح في العراق وسوريا وأفغانستان، وكذلك في أمريكا الشمالية وأوروبا، وتنتشر هذه الاعتداءات الآن في أنحاء أفريقيا وآسيا بوتيرة تدعو إلى القلق.
2. تفاقم الإرهاب المتصل بأيديولوجيا اليمين المتطرف ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية وكذلك في أنحاء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
3. تواصل الجهات الإرهابية والمتطرفون العنيفون استكشاف واستغلال التكنولوجيا الجديدة والناشئة، التي تشكل عوامل تمكين رئيسية في الإرهاب الجهادي واليميني المتطرف على حد سواء.

ويستند تجنيد الجماعات الإرهابية واتصالاتها وتمويلها وتنفيذها إلى نماذج إجرامية معقدة وديناميكية لتأمين الدعم والموارد. ويسعى الإرهابيون إلى استغلال نماذج الأعمال التجارية وخبرة الشبكات الإجرامية لتمويل عملياتهم من خلال أنشطة الجريمة المتعددة الجوانب من قبيل الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والابتزاز وغسل الأموال. وللحفاظ على سلامة المجتمعات المحلية داخل الإنترنت وخارجه، لا بد من تحرك شامل ومنسق لإنفاذ القانون، يشمل التعاون بين البلدان الأعضاء والشركاء الدوليين.

وفي بيئة التهديد والعمليات الحالية المعقدة، جدد الإنتربول التزامه بتمكين أجهزة إنفاذ القانون في العالم من مكافحة أشكال الإرهاب المستمرة بمزيد من الفعالية من خلال التعاون الدولي، مع التركيز بشكل رئيسي على الوقاية الشاملة.

وتسعى استراتيجية الإنتربول العالمية لمكافحة الإرهاب 2022-2025 إلى تحقيق أربعة أهداف تستشرف المستقبل:

التقويض - من خلال مشاطرة وتبادل المعلومات بشكل أفضل باعتماد نهج يتمحور حول البيانات من أجل اتخاذ إجراءات فاعلة ومتكاملة لإنفاذ القانون.

رسم صورة للتهديدات - باستخدام معلومات الاستخبار لإثراء التحرك لأغراض العمليات والتحقيق في بيئة تهديد ديناميكية.

تقديم الدعم المركّز - الذي يستند إلى الاحتياجات، وتوفير الخبرة الفنية والمساعدة المصممة وفقا لتلك الاحتياجات والمتوائمة على الصعيد العملياتي، والأهم من ذلك تقديم هذا الدعم من خلال نهج تعاوني.

تمثيل مصالح واحتياجات أجهزة إنفاذ القانون - والاضطلاع بدور المناصر العالمي صوتا وحضورا لحشد أشكال الدعم اللازمة.

وقد طورت إدارة الإنتربول لمكافحة الإرهاب نهجها الاستراتيجي المتمحور حول أمن الحدود وجمع البيانات البيومترية وتبادل معلومات ساحات القتال، من أجل دعم وتعزيز الأنشطة العملياتية وتحقيقات مكافحة الإرهاب المعقدة عبر المسالك البرية والجوية والبحرية، التي تنطوي على مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية ومتفجرات.

وفي عام 2023، نسقت الأمانة العامة 12 عملية لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع 56 بلدا في شرق أفريقيا وغربها، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى. وتُنفَّذ عمليات مكافحة الإرهاب باعتماد نهج مستند إلى بيانات الاستخبار ومتمحور حول التهديد.

أبرز قصص النجاح

في آذار/مارس 2023، نفّذ الإنتربول عند معابر حدودية معيّنة في ليبيا والمغرب وتونس عملية متزامنة لكشف صانعي قنابل ومكوناتها ومنعهم من تهريب المتفجرات والسلائف الكيميائية المتفجرة أو المواد الكيميائية المستخدمة في صنع عوامل الأسلحة الكيميائية.

ونُفذت العملية في عدد من الموانئ والمطارات في البلدان الثلاثة وانطوت على التدقيق في 9,235 شحنة و3,500 مركبة بمقارنتها بقواعد بيانات الإنتربول وقواعد البيانات الوطنية، وأفضت إلى اعتقال أربعة أشخاص منهم اثنان كانت بحوزتهما مواد ذات صلة بالمتفجرات والسلائف الكيميائية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أنجز الإنتربول أكبر عملياته الإقليمية لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع 11 بلدا في غرب أفريقيا، أدت إلى اعتقال 15 شخصا في جرائم إرهاب وجرائم خطيرة أخرى، ولا سيما إلقاء القبض على أحد المتاجرين بالبشر وإنقاذ ثلاثة قصّر.

وشهدت المنطقة نتيجة لذلك زيادة بنسبة 170 في المائة في إصدار نشرات الإنتربول المتعلقة بالإرهاب، بما في ذلك جمع واستخدام البيانات البيومترية، وإصدار حوالي 1,000 نشرة إضافية بشأن مقاتلين إرهابيين أجانب (FTFs) وإرهابيين مدانين.

ومولت وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية هذه العملية في إطار مشروع I-CT SHIELD.

مشروع I-CT SHIELD

أبرز العمليات

استهدفت عملية NEPTUNE V تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر البحر المتوسط وشهدت تشديد الرقابة على الحدود في الجزائر ولبنان وتونس والأردن وبلغاريا وقبرص وفرنسا وإسبانيا، ومولتها وزارة الشؤون العالمية في كندا

عملية NEPTUNE V

تستخدم عملية HOTSPOT البيانات البيومترية للمساعدة في كشف المقاتلين الإرهابيين الأجانب (FTFs) والمجرمين الذين يحاولون عبور الحدود بشكل غير مشروع. وتقوض في الوقت نفسه الشبكات التي تيسّر هذا النوع من السفر.

ونُفذت العملية في العراق ومولدوفا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفينيا وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية والبوسنة والهرسك وألبانيا

عملية HOTSPOT

تمحورت عملية TRIGGER-SALVO II حول تقويض الاتجار غير المشروع بالأسلحة على أنواعها والذخائر والسلع الخطرة، وكشف واعتراض المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمجرمين الفارّين الذي يتنقلون عبر الحدود في برونيي ومنطقة هونغ الإدارية الخاصة (الصين) ومنطقة مكاو الإدارية الخاصة (الصين) وإندونيسيا وكوريا وقيرغيزستان ونيبال ومنغوليا وباكستان والفلبين وسنغافورة، ومولتها حكومة جمهورية الصين الشعبية.

عملية TRIGGER-SALVO II

مركز الإنتربول لمكافحة الجريمة المالية والفساد (IFCACC)

تقل نسبة الأموال غير المشروعة والأصول الإجرامية التي تُعترَض وتُجمَّد وتُستردّ في العالم اليوم عن واحد في المائة. ومع اعتماد عالمنا الشديد على القدرات الرقمية والابتكار، تتطور باستمرار وسائل ارتكاب الجرائم ويتعين التصدي للتهديدات التي تواجه مؤسساتنا المالية للحد من الاحتيال المالي والفساد. وتُستخدم بالفعل في أنحاء العالم تقنيات وتكنولوجيا جديدة كالذكاء الاصطناعي من قبل مجموعات الجريمة المنظمة بهدف الاحتيال على الناس الأبرياء بصرف النظر عن البلد الذي يقيمون فيه. وهذا الواقع القاتم يجعل من الصعب على البلدان الأعضاء، بشكل متزايد، أن تكافح الجرائم المالية المعقدة بمفردها ويتطلب تحركا منسقا من أجهزة إنفاذ القانون في العالم أجمع.

وفي عام 2023، قدم مركز IFCACC للبلدان الأعضاء دعما ملموسا في مجال استرداد الأصول وغسل الأموال وعمليات مكافحة الفساد. وكان العام المذكور فترة محورية بالنسبة للمركز تعزز فيها دوره وترسّخت سمعته في أوساط إنفاذ القانون العالمية. ويبقى المركز ملتزما بأداء هذه المهام الدقيقة والحفاظ على أعلى معايير التميز العملياتي.

وفي أيلول/سبتمبر 2023، نظم المركز اجتماع المائدة المستديرة الثاني FATF - الإنتربول (FIRE II) في الأمانة العامة للإنتربول، الذي ضم صانعي سياسات وممثلين عن أجهزة إنفاذ القانون لبحث التحديات التي تعترض تتبّع الأصول واستردادها. وكان ذلك الاجتماع فرصة للمنظمة للتفاعل بشكل ملموس مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) ولتمكين المشاركين من بحث مسألتي استرداد الأصول وجهود مكافحة غسل الأموال على الصعيد العالمي. وأفضت هذه الشراكة الاستراتيجية أيضا إلى إعداد المنشور المشترك بين الإنتربول وFATF ومجموعة Egmont "Illicit Financial Flows from Cyber-Enabled Fraud" (التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن الاحتيال عبر الإنترنت) الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر وبات الآن متاحا للعموم.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظّم المركز الاجتماع الحضوري الأول للتحالف العالمي لمكافحة الجريمة المالية في الأمانة العامة للإنتربول. والتحالف هو اتحاد مكون من منظمات من القطاعين العام والخاص تهدف إلى مكافحة الجرائم المالية الدولية، وقد أتاح الاجتماع للمشاركين بحث التعاون المستقبلي وأولويات التحالف.

وخلال الدورة الـ 91 للجمعية العامة، اعتمدت بلداننا الأعضاء اقتراحا للمركز بمباشرة مرحلة تجريبية لاختبار نشرة فضية جديدة وتعميم مواز لها (من المتوقع أن تبدأ هذه المرحلة في أوائل عام 2025). وستساعد النشرة البلدان الأعضاء على ملاحقة الأصول الإجرامية المحتجزة دوليا وستكون حاسمة في مكافحة مجموعة واسعة من الجرائم ذات الدوافع المالية.

وخلال عام 2023، جرى الترويج لآلية الإنتربول العالمية لوقف المدفوعات بسرعة (I-GRIP) بين البلدان الأعضاء، الأمر الذي أفضى إلى بدء عدد من هذه البلدان استخدامها لاحتجاز الأصول الإجرامية في مختلف الولايات القضائية على جناح السرعة. ومن الأمثلة على حالة استخدام ناجحة هذه الآلية طلب بشأن قضية احتيال بإصدار أوامر زائفة لتحويل الأموال قدمته سنغافورة إلى إندونيسيا في حزيران/يونيو 2023 واستُرد في سياقه مبلغ كامل قدره 2 مليون يورو الكامل من الأموال غير المشروعة.

أبرز العمليات

اختُتمت عملية HAECHI IV الشرطية العابرة للقارات لمكافحة الجريمة المالية على الإنترنت باعتقال حوالي 3,500 شخص ومصادرة أصول بقيمة 300 مليون دولار أمريكي في 34 بلدا.

وجمّدت السلطات 82,112 حسابا مصرفيا مشبوها وصادرت 199 مليون دولار أمريكي على شكل عملة صعبة و101 مليون دولار أمريكي على شكل أصول افتراضية.

عملية HAECHI

تهدف عملية Jackal إلى تقويض ومكافحة الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها مجموعات الجريمة المنظمة الغرب أفريقية التي ترتكب جرائم مالية على نطاق واسع (الاحتيال المالي الذي ييسّر الإنترنت ارتكابه بشكل خاص) وعمليات غسل أموال ذات صلة بها.

في المرحلة الثانية من العملية:

- شارك 21 بلدا
- جُمّد ما مجموعه 208 حسابات مصرفية
- ضُبط وجُمّد مبلغ 3,35 ملايين يورو
- صدرت 15 نشرة
- حُلّلت 467 قضية
- اعتُقل 178 شخصا
- كُشفت هوية 181 مشتبها فيه
- حُلّت 354 قضية

عملية JACKAL

أبرز قصص النجاح

في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023، نفذ جهاز الشرطة الناميبية عملية كبرى في ويندهوك استهدفت شبكة احتيال دولية متطورة. وأفضت هذه العملية إلى اعتقال 20 مشتبها فيه وتوقيف 88 من الناميبيين الشباب وكشفت عن عملية احتيال رومانسي خلّفت ضحايا في بلدان شتى. واتصل جهاز الشرطة الناميبية لاحقا بمركز IFCACC طالبا منه المساعدة في استخراج وتحليل المعلومات من الأجهزة المصادرة التي بلغ مجموعها 163 حاسوبا و350 هاتفا نقالا.

واستنادا إلى المعلومات الأولية التي وردت من السلطات الناميبية، أوفد المركز فريقا للدعم الميداني لتوفير المساعدة الفنية وتيسير استخراج البيانات من الهواتف النقالة وتقديم الدعم اللغوي وتحليل البيانات المستخرجة. وتوصل التحليل الذي أجراه المركز إلى نتائج من فحص العديد من الأجهزة المضبوطة خلال العملية.

والأسلوب الذي تستخدمه هذه العصابة الإجرامية يتمثل في إرساء علاقات وثقة كاذبتين مع الضحايا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة، ثم الاحتيال عليهم لإجراء استثمارات مالية كبيرة في منصات مزيفة للعملات الرقمية. وكانت هذه العملية منظمة للغاية، وذات هيكلية شبيهة بهيكلية الأنشطة التجارية، مع أدوار ومسؤوليات مختلفة، وتستخدم نصوصا وشخصيات وهمية مفصلة ومحتوى رقمي متلاعبا به لخداع الضحايا (مثل التزييف العميق بواسطة الذكاء الاصطناعي).

ناميبيا - عملية استهدفت مركز اتصالات احتيالي

الفئات السكانية الهشة

الجرائم ضد الأطفال

تواجه أجهزة إنفاذ القانون مستوى غير معهود من الاعتداء على الأطفال واستغلالهم جنسيا، وهو نشاط يتفاقم بوتيرة داعية للقلق. والنجاح الذي تحققه أجهزة إنفاذ القانون في هذا الصدد يمثل نزرا يسيرا من الكمّ الهائل للاعتداء على الأطفال واستغلالهم جنسيا اللذين يرتكبان في العالم. ولا يزال الجناة ناشطين على الصعيد الدولي ولا تتوقف اعتداءاتهم إلا عندما تتم مواجهتهم وإيقافهم بشكل استباقي.

ومن أبرز أنشطة مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال في عام 2023 ما يلي:

- تزويد الوحدات المتخصصة في البلدان الأعضاء بالدعم والاتصالات والتعاون فيما يتعلق بقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال (ICSE)؛
- صيانة وتنسيق شبكة عالمية فاعلة من الخبراء والوحدات المتخصصة تتواصل وتجتمع بشكل منتظم للتعاون الميداني ومشاطرة الخبرات؛
- بناء القدرات المتمحور حول تحديد هوية الضحايا والجناة، مع التركيز بشكل خاص على الوحدات المشكّلة حديثا؛
- تحليل الأدلة وبيانات الاستخبار لإعداد حالات وإحالتها إلى البلدان الأعضاء؛
- تنسيق عمليات دولية ومعقدة ومتعددة الجهات الشريكة وفرق عمل لتحديد هوية الضحايا؛
- أنشطة الاتصال وكسب التأييد لإشراك القطاع الخاص والمنظمات الدولية وأجهزة إنفاذ القانون وسائر الجهات المعنية على المستوى دون الوطني؛
- التواصل مع المناطق والبلدان الأعضاء التي أوقفت مشاركتها سابقا، مع إيلاء اهتمام خاص لأمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا.

نهج يركز على الضحايا

يضمن النهج الذي يركز على الضحايا في التحقيقات أن يكون الطفل الضحية موضع اهتمام ورعاية، ويعمل في سياقه موظفون وطنيون متخصصون على تحديد هوية الضحايا وإبعادها عن الأذى ومساعدتها. وبما أن من الأرجح أن تظهر وجوه الأطفال أكثر منه وجوه الجناة في الصور ومقاطع الفيديو، يساعد تحليل المعلومات الموجودة فيها أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والمحلية في العثور على الطفل وإجراء اعتقال. وقد أدت إجراءات وحدة مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، التي تركز على الضحايا، إلى تحقيق نجاحات كبيرة في تحديد هوية ضحايا وجناة، حيث سُجِّل 37,911 طفلا و16,533 جانيا في قاعدة البيانات ICSE باعتبارهم قد حُددت هويتهم في نهاية عام 2023.

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين مجال إجرامي متفاقم يؤثر سلبا في بعض أكثر الأفراد والفئات السكانية هشاشة، ويُلحق الضرر بملايين الأشخاص سنويا. وفي السنوات السبع الأخيرة، ازداد عدد الضحايا المبلّغ عنهم وتراجعت في الوقت نفسه القدرة على كشف الضحايا. وتزداد أيضا المبالغ التي تشتمل عليها هذه السوق الإجرامية إذ ارتفعت مداخيلها المقدرة مئات البلايين من الدولارات في العقد المنصرم وقاربت مستوى سوق الاتجار العالمي المحظور بالمخدرات. واقترنت اتجاهات نقص الإبلاغ وزيادة القيمة السوقية بتزايد اعتماد التكنولوجيا من قبل المتاجرين، الذين أدرجوها في جميع مراحل أنشطتهم الإجرامية.

أبرز العمليات

أفضت أول عملية مشتركة بين الإنتربول وأفريبول لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين إلى اعتقال أكثر من 1,000 شخص في العالم وكشف آلاف الضحايا.

وعملية FLASH-WEKA التي نُسِّقت بمشاركة أجهزة إنفاذ القانون من 54 بلدا نُفذت على مرحلتين في أيار/مايو وحزيران/يونيو لتفكيك شبكات الجريمة المنظمة التي تقف وراء الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في أفريقيا وخارجها. وباستخدام قواعد بيانات الإنتربول الجنائية العالمية، تعاونت أجهزة إنفاذ القانون المحلية مع الإنتربول وأفريبول لتحديد مكان المجرمين الناشطين عبر الحدود واعتراضهم ووضع حد لأنشطتهم.

عملية FLASH-WEKA : أفريقيا

TURQUESA V هي عملية نسقها الإنتربول لمكافحة تهريب الأشخاص في الأمريكتين. وخلال أيام العملية الخمسة، أقام الإنتربول وحدة للتنسيق الميداني في كوستاريكا. وأوفد أيضا ضباط من وحدة مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين إلى الحدود البرية في تاباتينغا (البرازيل) وداريان غاب بين كولومبيا وبنما، حيث استخدموا أجهزة إنتربول نقالة لإجراء تدقيقات مباشرة في قواعد البيانات العالمية للمنظمة.

عملية TURQUESA V : الأمريكتان

الجريمة السيبرية

تظهر باستمرار أشكال جديدة من الجريمة السيبرية. ومع اتصال ما يقرب من ثلثي سكان العالم اليوم بالإنترنت، يعمد مرتكبو هذه الجريمة المراوغون والمنظمون جيدا إلى استغلال التكنولوجيا الرقمية لتكييف اعتداءاتهم واستهداف نقاط الضعف في المنظومات والشبكات والهياكل الأساسية الإلكترونية، الأمر الذي يُلحق أضرارا مالية ونفسية كبيرة.

وفي عام 2023، أشارت إدارة الإنتربول لمكافحة الجريمة السيبرية إلى زيادة حادة في عدد برمجيات انتزاع الفدية والبرمجيات الخبيثة والتصيد الاحتيالي والقرصنة وسرقة البيانات، إلى جانب تفاقم الجرائم التي ييسر الإنترنت ارتكابها مثل عمليات الاحتيال الإلكتروني التي يتطور في سياقها أسلوب عمل الجناة بسرعة بسبب تزايد المساحات التي يمكن شن الاعتداءات عليها، مثل الخوادم والمواقع الشبكية.

وإزاء مشهد التهديدات المتسارع هذا، وضعت إدارة الإنتربول لمكافحة الجريمة السيبرية نصب عينيها هدفا يتمثل في تخفيف التبعات العالمية لهذه الجريمة وحماية السكان منها لإقامة عالم أكثر أمانا. ويرمي برنامج الإنتربول لمكافحة الجريمة السيبرية إلى استهداف أكثر أنماط هذه الجريمة انتشارا من خلال إعطاء الأولوية لمكافحة مراحل تلك الجريمة التي تؤثر في أكبر عدد من البلدان وتلحق فيها أشد الضرر وتثير قدرا كبيرا من الاهتمام.

ولتحقيق ذلك، يقدم الإنتربول لبلدانه الأعضاء الـ 196 دعما متكيفا مع الاحتياجات من خلال ركائز أساسية ثلاث:

مواجهة تهديد الجريمة السيبرية، عبر التوصل إلى فهم عميق لمشهد تهديدات هذه الجريمة من خلال توفير بيانات استخبار يُستند إليها للتحرك وتبادل وتحليل المعلومات؛

عمليات مكافحة الجريمة السيبرية، التي تقود وتدعم البلدان الأعضاء وتنسق تحركاتها في أنشطة ميدانية عابرة للحدود الوطنية لمنع هذه الجريمة وكشفها والتحقيق فيها وتقويضها؛

تطوير الاستراتيجية والقدرات السيبرية، التي تقدم للبلدان الأعضاء دعما متكيفا مع احتياجاتها، لا سيما في تطوير مهاراتها ومعارفها وقدراتها التقنية السيبرية، وتعزز الاستراتيجية من خلال الشراكات ومشاركة العموم. ويتعاون الإنتربول مع البلدان الأعضاء وقطاع الأمن السيبري وأفرقة التصدي للطوارئ الحاسوبية والمجتمع المدني، ولا سيما من خلال مبادرة Gateway التي تضم 13 شريكا من القطاع الخاص يساهمون ببيانات خاصة بهم عملا بقواعد الإنتربول.

أبرز قصص النجاح

توفير بيانات استخبار يُستنَد إليها للتحرك من أجل منع وتقويض التهديدات السيبرية:

في عام 2023، أصدر الإنتربول ما مجموعه 621 من تقارير الأنشطة السيبرية تضمن كل منها بيانات استخبار سيبرية يُستند إليها للتحرك أنتجها محللون للجريمة السيبرية بالتعاون الوثيق مع الشركاء في مبادرة Gateway. وتعاونت إدارة مكافحة الجريمة السيبرية بشكل استباقي مع فريق الإنتربول للتحرك إزاء الأحداث ومشروع ستاديا لضمان التنفيذ السلس لفعاليات بارزة من قبيل الألعاب الآسيوية وسباق السيارات فورمولا 1 ومجموعة الدول السبع.

الإنتربول ينظم مؤتمر عام 2023 العالمي لمكافحة الجريمة السيبرية:

اجتمع قادة من أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والجامعات في سنغافورة للمشاركة في أول مؤتمر عالمي للإنتربول لمكافحة الجريمة السيبرية يُنظَّم حضوريا (سنغافورة، 15-17 تشرين الأول/أكتوبر 2023).

الإنتربول يتعهد بتعزيز التعاون في مجال الأمن السيبري في منتدى باريس للسلام 2023:

وقّع الإنتربول في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني الذي أُعلن عنه رسميا في الجولة السادسة من منتدى باريس للسلام، وهو إعلان غير مُلزم يشجع على المساءلة والسلوك المسؤول في الفضاء السيبري..

الإنتربول يعمل عن كثب مع الأمم المتحدة:

واصل الإنتربول في عام 2023 المشاركة في عدد من آليات الأمم المتحدة ولا سيما اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالأمن وباستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (OEWG on ICTs).

الإنتربول ينضم إلى عضوية المبادرة الدولية لمكافحة برمجيات انتزاع الفدية:

في آب/أغسطس 2023، أصبح الإنتربول عضوا رسميا في المبادرة الدولية لمكافحة برمجيات انتزاع الفدية، وهو هيئة حكومية ولإنفاذ القانون متعددة الجنسيات تقودها الولايات المتحدة بهدف مساعدة بلدانها الأعضاء على تعطيل سلسلة برمجيات انتزاع الفدية على الصعيد العالمي.

أبرز عملية

في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قاد الإنتربول ونسّق أنشطة 60 جهازا لإنفاذ القانون في أكثر من 50 بلدا و5 شركاء من القطاع الخاص في عملية عالمية استهدفت التصيد الاحتيالي والبرمجيات الخبيثة والهجمات ببرمجيات انتزاع الفدية.

وهذه العملية التي حملت الاسم الرمزي Synergia أتاحت للسلطات في مناطق الإنتربول كافة احتجاز أكثر من 30 شخصا وكشف 70 مشتبها فيه آخر. كذلك عُطلت حوالي نسبة 70 في المائة من الـ 1,300 خادوم خبيث التي كُشفت. وأُطلقت العملية ردا على تفاقم الجريمة السيبرية عبر الوطنية واتسامها بالاحترافية، وهي تثبت أن الإجراءات المنسقة عبر الحدود والقطاعات يمكن أن تحقق نتائج ملموسة في مواجهة التهديدات السيبرية.

عملية SYNERGIA

دعم التحقيقات بشأن الفارّين

مع ازدياد سهولة السفر على الصعيد الدولي خلال العقود القليلة الماضية، يستمر في الازدياد أيضا عدد الفارّين الذين هربوا إلى ولايات قضائية أجنبية. وتبقى ''النشرة الحمراء'' - وهو الاسم الذي نطلقه على التنبيه بشأن الفارّين - منتج الإنتربول الأكثر شهرة.

ومساعدة البلدان الأعضاء على تعقّب الفارّين وإلقاء القبض عليهم بموجب نشرة حمراء هما إحدى المهام الأساسية للإنتربول لأنهم يشكلون خطرا واضحا وقائما على المواطنين المسالمين في كل مكان، بما في ذلك البلدان التي لجأوا إليها.

أبرز العمليات

كان عام 2023 على العموم - وإلى حد بعيد - أكثر الأعوام ازدحاما في تاريخ وحدة FIS من حيث إجمالي المبادرات التي نفذها الفريق في سنة تقويمية.

وطيلة العام، نُظمت عمليات بشأن الفارّين، بما فيها عمليات INFRA، في كل ركن من أركان المعمورة من سنغافورة في الشرق إلى سان سلفادور وبوينس آيرس في الغرب، ومن ليون ههنا في قلب أوروبا إلى ياوندي ونيروبي في قلب أفريقيا.

غير أنها، في عام 2023، نفذت ما مجموعه 10 أنشطة ميدانية - نشاط في كل شهر باستثناء شباط/فبراير ونيسان/أبريل - في أربع قارات مختلفة.

- عمليتا INFRA Africa: ياوندي في كانون الثاني/يناير، وكينيا في حزيران/يونيو (بتمويل من الصين)؛
- ثلاث عمليات INFRA Atlas: سنغافورة في آذار/مارس وبوينس آيرس في أيلول/سبتمبر بتمويل من جهاز المارشالز في الولايات المتحدة؛ وليون في تموز/يوليو بتمويل من الإنتربول؛
- عملية Target 2 في سان سلفادور في أيار/مايو (بالتعاون مع المكتب الإقليمي في سان سلفادور وبتمويل منه)؛
- عملية Tighten the Net في آب/أغسطس (بتمويل من كوريا)؛
- عملية Andes في بوينس آيرس في تشرين الأول/أكتوبر 2023 (بالتعاون مع المكتب الإقليمي في بوينس آيرس وبتمويل تدبره هذا المكتب)؛
- INFRA Inspire 2.0 في سنغافورة في تشرين الثاني/نوفمبر (بالتعاون مع قسم الأمن البيئي وبتمويل تدبره هذا القسم)؛
- عملية فرقة عمل مشروع SEAF في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر بتمويل من كوريا.

حالة عملية

تواصل وحدة FIS بذل الجهود لتقديم مرتكبي الجرائم الشنعاء إلى العدالة مهما بعدت بهم المسافة ومهما طال بهم الزمن. وتلك كانت حال مجرم ألباني اعتُقل بعد مضي ربع قرن على فراره. ففي التسعينيات، اعتاد Ervin Shaini، وهو مجرم سافل، على التعرض لسائقي سيارات الأجرة الفقراء في تيرانا الذين كانوا يسعون إلى كسب لقمة عيشهم الشحيحة. ولم يكن يكتفي بحرمان ضحاياه من ممتلكاتهم فحسب، بل كان يسلبهم مصدر رزقهم عن طريق سرقة سيارات الأجرة الخاصة بهم وبيعها فيما بعد.

وبعد أن شجعته موجة الجرائم التي كان يرتكبها، قتل أحد ضحاياه من سائقي سيارات الأجرة أثناء عملية سطو في عام 1995. وأُلقي القبض عليه في وقت لاحق من ذلك العام لكنه هرب من السجن. وفي الوقت المناسب، ووفقا لعادته التعرض للضعفاء، قام Shahini بسرقة هوية رجل يعاني من مشاكل نفسية واستخدمها للحصول على وثائق سفر ألبانية مزورة.

وعلى مدى أكثر من عقدين، ظلت سلطات تيرانا تحاول تحديد مكان Ervin Shahini دون أن يحالفها الحظ. ولم يُحرَز أيّ تقدم في هذا الصدد إلا عندما أخذت وحدة FIS القضية على عاتقها في إطار عملية INFRA Atlas في عام 2023.

وتقفّت الوحدة أثر المذكور إلى أمريكا، حيث تبين لها بعد العمل بشكل وثيق مع زملائنا في جهاز المارشالز الأمريكي، أنه على الأرجح موجود في كوريا الآن. وبعد اتصالات لا عدّ لها بين الإنتربول والبلدان الثلاثة، تمكنت الوحدة من استخدام البيانات البيومترية وتقنيات أخرى لتحديد هوية ومكان Shahini الذي كان يقيم في كوريا مستخدما الهوية المسروقة.

وبعد تحديد مكانه واعتقاله وتسليمه، عاد القاتل المدان الآن إلى قبضة السلطات الألبانية. وعند سماع الخبر، قالت ابنة القتيل: ''أرجع إليّ اعتقال هذا المجرم وتسليمه وإعادته إلى ألبانيا إيماني بالعدالة. وقد كنت فقدت الأمل في انتصار العدالة بعد وفاة والدي''.

وتُظهر هذه القضية أنه عندما تستخدم البلدان الأعضاء قدرات وقنوات الإنتربول لملاحقة الجرائم والمجرمين من أمثال Shahini، لا يجد هؤلاء الفارّون ملجأ يلوذون به في أي مكان في العالم. لقد فر المذكور من أوروبا إلى أقصى الغرب في أمريكا، ثم إلى الطرف الآخر من الكرة الأرضية، إلى كوريا في أقصى الشرق. ولكن قوة التعاون الشرطي الدولي جعلت Ervin Shahini يدفع ثمن جرائمه في نهاية المطاف.

حل قضية شخص ألباني فارّ منذ 25 عاما بمشاركة الولايات المتحدة وكوريا

الأدلة الجنائية

واصل الفريق المعني بالأدلة الجنائية وتدبر البيانات الشرطية خلال عام 2023 الإسهام بشكل ملموس في تحقيق رؤية الإنتربول المتمثلة في 'الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا' وذلك من خلال إدارة قواعد البيانات الدولي لبصمات الأصابع وصور الوجه وسمات البصمة الوراثية.

BioSPOC

أعدّ الفريق المعني بالبيانات البيومترية ونشر دورته التدريبية الإلكترونية الخاصة منذ عام 2020، الموجهة لأفراد إنفاذ القانون والتي سُميت Biometric Data and International Data Sharing ("البيانات البيومترية وتبادل البيانات على الصعيد الدولي" - BioSPOC).

وبحلول نهاية عام 2023، كانت الدورة قد قُدمت 10 مرات ووفرت لما يزيد على 500 من أفراد الشرطة وأخصائيي الأدلة من أكثر من 80 بلدا عضوا معارف ومهارات عملية لجمع بيانات بيولوجية جيدة النوعية وإعدادها من أجل مشاطرتها على الصعيد الدولي عن طريق قواعد بيانات الإنتربول.

I-Familia

في عام 2023، حققت قاعدة البيانات I-Familia لمقارنة البصمة الوراثية لذوي القربى على الصعيد الدولي نجاحا ملحوظا بفضل برمجية المقارنة المتقدمة فيها والنهج الإحصائي المبتكر الذي طوره الإنتربول في هذا الصدد. وقد أتاحت هذه التكنولوجيا الرائدة البالغة التطور تحقيق زيادة ملموسة في إحالة البيانات من البلدان في أنحاء العالم، الأمر الذي عزز قدرة قاعدة البيانات على حل قضايا أشخاص مفقودين. ونتيجة لذلك تلقى العديد من الأُسر إجابات طال انتظارها. كما وضعت عدة بلدان إجراءات وبفضل قواعد البيانات هذه وخبرة محللي البيانات البيومترية في الإدارة الفرعية، أمكن تحديد عدد كبير من الهويات وتوفير دعم حاسم للتحقيقات.

وقُدم هذا التدريب بشكل كامل على الإنترنت إلى أفراد إنفاذ القانون في أنحاء العالم بلغات الإنتربول، مرفقا بتفاعلات أسبوعية آنية مع أخصائيي البيانات البيومترية في الإدارة الفرعية للأدلة الجنائية وتدبر البيانات الشرطية.

وقد نال ثناء المشاركين على قيمته العملية العالية وقابليته للتكيف، وأخذه الواضح في الاعتبار للأجندات المزدحمة لأفراد إنفاذ القانون في العالم، الراغبين في استخدام جميع الأدوات المتاحة لهم للتوصل إلى حلول للجرائم.

تشغيل موحدة جديدة، مما يضمن إحالة سمات البصمة الوراثية بشكل منهجي إلى قاعدة البيانات I-Familia فيما يتعلق بقضايا الأشخاص المفقودين. وقد عزز هذا الجهد الجماعي إلى حد بعيد قدرة قاعدة البيانات على لمّ شمل الأسر والمساعدة في تحقيق العدالة بالنسبة للمفقودين.

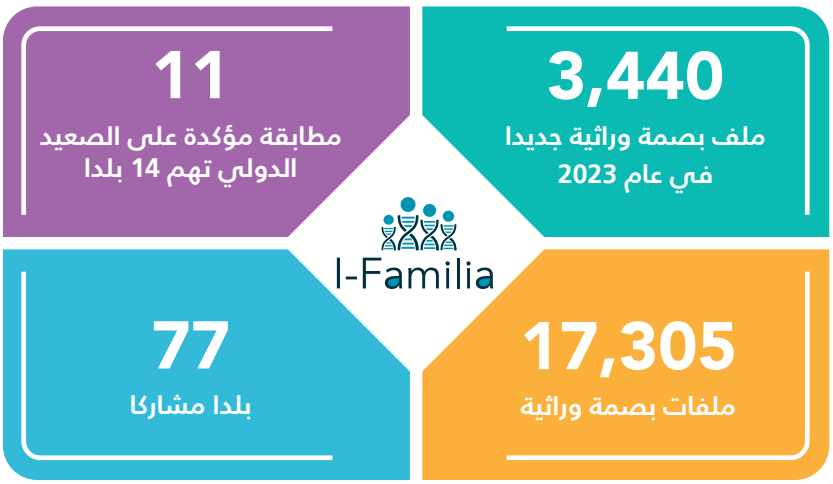

قاعدة بيانات الإنتربول للبصمة الوراثية

مع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لإطلاقها كقاعدة بيانات مؤتمتة بالكامل ومحدِّدة لمعايير مشاطرة بيانات البصمة الوراثية على الصعيد الدولي، استُخدمت قاعدة بيانات البصمة الوراثية بشكل مطرد من قبل 86 بلدا عضوا ومنظمتين دوليتين. وفي عام 2023، تجاوز العدد الإجمالي للمطابقات فيها على الصعيد الدولي 1,100 مطابقة.

وقاعدة بيانات البصمة الوراثية، التي تشكل في أغلب الأحيان أول حلقة وصل على صعيد التحقيقات بالنسبة للبلدان الأعضاء التي تشاطر هذه المطابقات وتؤكدها، تقبل الآن إضافة بيانات البصمة الوراثية لإجراء التحقيقات بشأن الأشخاص المفقودين وتبيّن الجثث المجهولة الهوية، وتكمّل بذلك العمل الذي تقوم به قاعدة البيانات

عملية Identify Me

في أيار/مايو 2023، أطلق الإنتربول عملية Identify Me، وهي حملة عالمية موجهة إلى عامة الناس لتحديد هوية جثث 22 امرأة قضينَ قتلاً، وذلك بالتعاون مع الشرطة الهولندية والشرطة الاتحادية البلجيكية والشرطة الاتحادية الألمانية.

واستنادا إلى احتمال شديد بأن تكون هذه النساء قد أتين من بلدان أخرى، تمكّن الإنتربول من معالجة هذا البُعد عبر الوطني بفضل حضوره على الصعيد العالمي وقدراته على صعيد الأشخاص المفقودين.

وأدى الاهتمام الإعلامي الواسع النطاق الذي حظيت به هذه الحملة إلى زيارة موقع الإنتربول المخصص للعملية على الويب أكثر من مليوني مرة وتلقّي أكثر من 1,500 معلومة من عامة الناس أُحيلت إلى السلطات الوطنية المعنية بالتحقيقات.

وبفضل وشم مميز عُمّم بواسطة نشرة سوداء، أدت هذه الحملة بشكل مباشر إلى تحديد هوية إحدى هؤلاء النساء، وهي مواطنة بريطانية عُثر عليها مقتولة في بلجيكا قبل 31 عاما.

المنصة والنواة البيومتريتان

في عام 2023، وفي سبيل تبسيط عملية إحالة سجلات بصمات الأصابع وصور الوجه من قِبل البلدان الأعضاء، أطلق الإنتربول منصة ونواة بيومتريتين جديدتين (Biometric Hub and Core) تستندان إلى أحدث تقنيات المطابقة التي توفرها شركة IDEMIA الشريكة للإنتربول.

وبفضل هذه المنصة الجديدة، حُدّدت هوية أكثر من 970 فارّا ومشبوها ومفقودا وجثة مجهولة الهوية باستخدام سجلات بصمات الأصابع وصور الوجه، وسيرتفع هذا الرقم في السنوات المقبلة مع مواصلة البلدان الأعضاء إدماج استخدام قنوات الإنتربول، في إطار إجراءاتها الموحدة، لتبادل البيانات البيومترية على الصعيد العالمي لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إدارة الحدود ومراقبتها.

الموارد البشرية

شكّل عام 2023 منعطفا هاما على صعيد القوة العاملة في المنظمة، حيث شهد زيادة كبيرة في عدد الموظفين نستبها 10 في المائة، إذ ارتفع عددهم من 1,076 إلى 1,186 موظفا بحلول نهاية العام.

وتُعزى هذه الزيادة إلى تعيين 166 موظفا متعاقدا و62 موظفا معارا، ما يؤكد التزامنا بتعزيز الأمن العالمي من خلال قوة عاملة متنوعة وذات كفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، شهد عام 2023 أيضا أكبر عدد من عمليات التوظيف جرت بشكل متزامن في تاريخ المنظمة. فمن أصل 350 طلب تعيين، أُنجز 322 بنجاح، مع نسبة إنجاز قياسية بلغت 92 في المائة. ورغم هذا المنحى الإيجابي، شهدنا أيضا مغادرة 66 موظفا متعاقدا و58 موظفا معارا، وهو أمر يمثل تحديات وفرصا لتطوير المنظمة وللإدارة الاستراتيجية للكفاءات.

وقد بلغ عدد الجنسيات في الإنتربول أعلى مستوياته في الفترة من عام 2022 إلى عام 2023، بزيادة ملحوظة قدرها 10 في المائة، حيث ارتفع من 120 إلى 132 جنسية. ويشير هذا النمو الكبير في التنوع إلى أن جهودنا المتضافرة لتحقيق التوازن على صعيد التمثيل الجغرافي، إلى جانب التزامنا بالتنوع والشمول، كانت ناجحة في استقطاب طيف أوسع من الجنسيات. وتؤكد الزيادة البالغة 10 في المائة في عام 2023 التقدم الذي أحرزناه في ترسيخ أركان بيئة شاملة للجميع تستفيد من وجهات نظر وخبرات متنوعة، وبالتالي تعزيز قدرتنا على التصدي بفعالية للتحديات الأمنية العالمية.

ورغم أن جزءا كبيرا من الموظفين المتعاقدين هم من أوروبا، فإن توزيع الموظفين المعارين يبدو أكثر تساويا، حيث إن أوروبا هي الأعلى تمثيلا بهامش أقل.

والمؤكد هو أن الجنسيات الأكثر تمثيلا تعكس المنطقة التي تستضيف مركز العمل (مثلا الجنسيات الأوروبية في مقر المنظمة، والجنسيات من آسيا وجنوب المحيط الهادئ في مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار).

وتبيّن الجدولان أدناه وجود علاقة وطيدة بين مجموعة الطلبات الواردة والمرشحين المختارين لشغل الوظائف، بما في ذلك التأثير الإيجابي على تمثيل نوع الجنس.

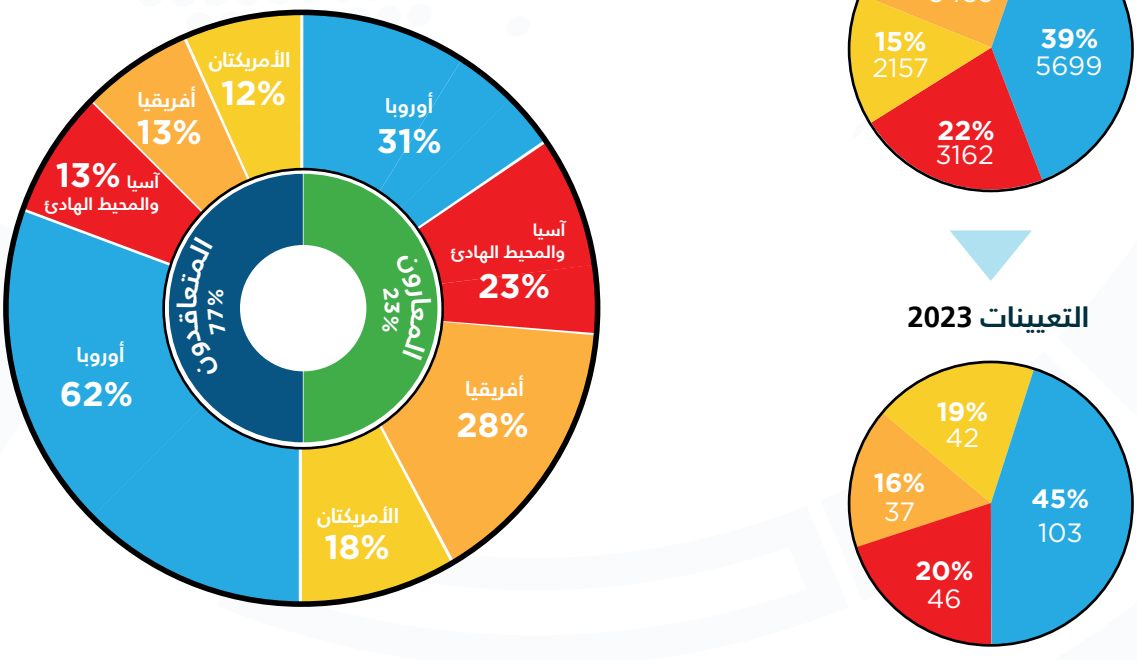

وتشمل المبادرات التي نفّذت في عام 2023 ما يلي:

- كشفت دراسة استقصائية أنجزتها المكاتب المركزية الوطنية أن الصعوبات الرئيسية المطروحة على إعارة الموظفين تتمثل في نقص الموارد المالية، والشروط المتعلقة باللغة (الإنكليزية)، والفترة الطويلة التي تستغرقها إجراءات الموافقة المعمول بها داخل الإدارات الوطنية. ولتذليل هذه الصعوبات، وضع الإنتربول برنامج المساعدة المالية للإعارة (I-FSAP) لتوفير المزيد من المرونة للجهات المانحة؛ واستحدث I-LINGO لتوفير دروس تدريبية على اللغة الإنكليزية؛ ووجّه رسائل عامة بشأن فرص الإعارة القادمة لإطلاع البلدان الأعضاء على الوظائف الممكن أن تصبح شاغرة عما قريب، وتذكيرها بالوظائف المفتوحة حاليا أمام المرشحين.
- وُضعت سياسة لحل النزاعات ترمي إلى إطلاع الموظفين على الإجراءات الأولية لمعالجة النزاعات وحلها في مرحلة مبكرة. وإلى جانب هذه السياسة، صدرت مذكرة للموظفين بشأن الانضباط توضح الآلية الداخلية المستخدمة للتعامل مع الادعاءات المتعلقة بسلوك غير لائق، وأفعال أو لا أفعال قد ترقى إلى مستوى السلوك غير المرضي، أو سوء سلوك من جانب موظفين في الإنتربول.
- نُظّمت عدة دروس تدريبية بعضها عبر الإنترنت وأخرى حضوريا خُصصت في المقام الأول للمسؤولين الإداريين في إطار ''برنامج القيادات''، وشارك فيها أكثر من 900 موظف.

مواردنا البشرية 2023

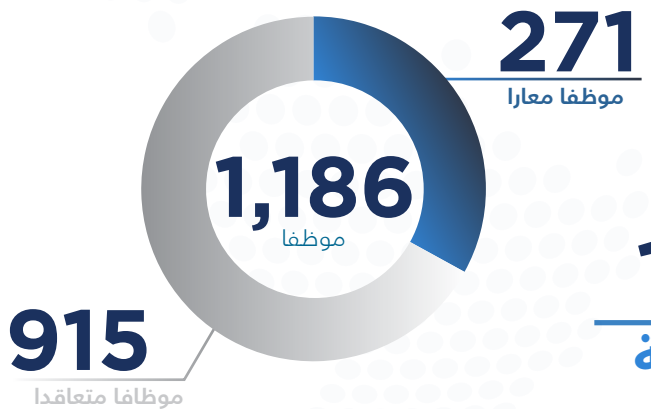

132
جنسية

الموارد المالية وكبار المانحين والشركات

الموارد المالية

بلغ إجمالي إيرادات الأمانة العامة 176 مليون يورو في عام 2023، بزيادة قدرها 16 مليون يورو مقارنة بعام 2022.

وقد موّلت هذه الإيرادات أنشطتنا الشرطية وخدمات المنظمة الداعمة لها. وشكلت المساهمات النظامية المقدمة من بلداننا الأعضاء نسبة 45 في المائة من هذه الإيرادات.

وتكمل الإيرادات الخارجية الطوعية التمويل اللازم الذي يتيح للمنظمة تنفيذ مشاريع شرطية إضافية وتشكل نسبة 31 في المائة من إجمالي الإيرادات.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البلدان الأعضاء مساهمات عينية طوعية بلغت نسبتها 22 في المائة من إجمالي الإيرادات، وجاءت الإيرادات الأخرى الباقية التي تبلغ نسبتها 2 في المائة من مصادر أخرى مثل الفوائد.

الإيرادات في عام 2023

176 مليون يورو

+10% زيادة مقارنة بعام 2022

المصروفات في عام 2023

185 مليون يورو

+18% زيادة مقارنة بعام 2022

الشراكات

تتلقى المنظمة تمويلا خارجيا لمشاريع محددة اتُفق عليها مع الجهات المانحة لدعم تنفيذ أهداف الإنتربول الاستراتيجية ورؤيته في جعل العالم أكثر أمانا، وهو أمر يحظى بتقدير بالغ.

أبرز 10 جهات مانحة للمشاريع المنفذة في عام 2023

المفوضية الأوروبية
14,1 مليون يورو

وزارة العدل في الولايات المتحدة
5,8 ملايين يورو

الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية (ألمانيا)
5,7 ملايين يورو

وزارة الخارجية والتجارة والتنمية في كندا
5,3 ملايين يورو

وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة
3,2 ملايين يورو

وكالة الحد من التهديدات التابعة لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة
2,5 مليون يورو

وزارة الأمن العام في الصين
1,9 مليون يورو

وزارة المناخ والبيئة في النرويج
1,8 مليون يورو

المكتب المركزي الوطني في ألمانيا
1,7 مليون يورو

وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة
1,5 مليون يورو

انظر موقعنا الشبكي للاطلاع على القائمة الكاملة للجهات الخارجية المساهمة في المشاريع المنفذة في عام 2023.

الحوكمة

في أعقاب الدورة الـ 87 للجمعية العامة المنعقدة في دبي (الإمارات العربية المتحدة)، استُحدث الفريق العامل المعني بالحوكمة وكُلّف بمراجعة الأحكام القانونية المتصلة بالهيئات الإدارية العليا في الإنتربول من أجل بحث سبل تعزيز إدارة المنظمة، ولا سيما مراجعة الأحكام القانونية المتصلة بالهيئات الإدارية العليا في الإنتربول (القرار GA-2018-87-RES-15).

وفي الدورة الـ 91 للجمعية العامة المنعقدة في فيينا (النمسا)، قدم الفريق العامل المعني بالحوكمة حزمة الإصلاح الثانية.

مشروعا مدونتين لوضع معايير سلوك

استنادا إلى الأعمال التحضيرية التي أُجريت في عام 2022، أحرز الفريق العامل في عام 2023 تقدما في مداولاته المتعلقة بمعايير السلوك. وارتكز في هذا الصدد على المشاورات التي أجريت داخل الفريق الفرعي الذي أُنشئ في عام 2021 والذي صاغ مشروعي صكين يضعان معايير سلوك، **وهما على وجه التحديد مشروع مدونة قواعد السلوك لاجتماعات الإنتربول، ومشروع مدونة قواعد السلوك لأنشطة الحملات الانتخابية والتعيينات في الإنتربول.**

وعُرض الصكان المذكوران على الجمعية العامة في دورتها الـ 91 في عام 2023 طلبا للموافقة عليهما، بغية ضمان تطبيقهما على أنشطة الحملات التي ستنفّذ قبل الانتخابات والتعيينات المقرر إجراؤها خلال الدورة الـ 92 للجمعية العامة في عام 2024.

التعديلات على نصوص الإنتربول القانونية

واصل الفريق العامل مداولاته بشأن مختلف الخيارات التي تهدف إلى تحسين آلية صنع القرار في الجمعية العامة. وفي هذا السياق، تمحورت مناقشاته حول:

- عقد اجتماعات الإنتربول بوسائل افتراضية؛
- الآليات الاستشارية للجمعية العامة؛
- تشكيلة وفود بلدان الإنتربول الأعضاء في دورات الجمعية العامة؛
- إعداد جداول أعمال دورات الجمعية العامة؛
- إجراءات التصويت في الجمعية العامة؛
- تسديد مساهمات أعضاء الإنتربول النظامية للمنظمة؛
- إجراءات اختيار المدققين الخارجيين للمنظمة؛
- النفقات المتعلقة بسفر وأنشطة أعضاء اللجنة التنفيذية.

وقرر الفريق العامل استنادا إلى مناقشاته اقتراح تعديلات على القانون الأساسي للإنتربول، والنظام العام، والنظام الداخلي للجمعية العامة، والنظام المتعلق بتنظيم دورات الجمعية العامة، وصلاحيات المؤتمرات الإقليمية، والنظام المالي، واختصاصات مؤتمر رؤساء المكاتب المركزية الوطنية.

الخطوات المقبلة – عام 2024 وما بعده

وافق الفريق العامل في اجتماعه العاشر المنعقد في تموز/يوليو 2023 على برنامج عمل منقح لعام 2024 وما بعده من أجل مواصلة العمل على المسائل التي يضطلع بها حاليا، وتنفيذ حزمة إصلاحاته الثانية التي وافقت عليها الجمعية العامة عليها في دورتها الـ 91.

- مراجعة ولاية وتشكيلة اللجان الحالية للجمعية العامة واللجان التي يمكن أن تنشئها في المستقبل، بما في ذلك لجنة معاملة البيانات، والمؤتمرات الإقليمية، ولجنة دائمة ستوكل إليها الولاية الحالية للفريق العامل المعني بالحوكمة؛
- وضع مجموعة من القواعد والإجراءات تسري على دورات الجمعية العامة التي تُعقد بوسائل افتراضية، طلبا لموافقة الجمعية العامة عليها؛
- استئناف المناقشات المتعلقة بكيفية إيجاد توازن بين الحاجة إلى السرية والرغبة في الشفافية؛
- استئناف المناقشات بشأن نطاق ومعايير تعليق حقوق العضوية، بالاشتراك مع لجنة معاملة البيانات عند الاقتضاء؛
- مواصلة مراجعة الصيغ اللغوية الأربع لأحكام الإنتربول القانونية لتصويب أيّ تباين في المصطلحات.

بناء القدرات والتدريب

التعلم الغامر

في عام 2022، بدأ الإنتربول في استكشاف إمكانات التعلم الغامر كمسار جديد من مسارات استراتيجية الإنتربول للتحول الرقمي في مجال التدريب من أجل مواصلة تعزيز قابلية تطوير أنشطة التدريب التي توفرها المنظمة وترسيخ أهمية هذه الأنشطة واستدامتها. ولاختبار حلول من هذا القبيل، استثمر الإنتربول في أجهزة الحاسوب المطلوبة ووضع سيناريوهات تدريب في الواقع الافتراضي باستخدام برمجية اختيرت لعرض النموذج التجريبي.

وقُدّمت سيناريوهات التدريب كجزء لا يتجزأ من عالم الإنتربول الافتراضي الموازي (الميتافيرس) الذي عُرض في الدورة الـ 90 للجمعية العامة للإنتربول في عام 2022. وأُتيحت للمندوبين أيضا فرصة المشاركة في التدريب، ومن ثم تجريب إمكانات هذه التكنولوجيا بأنفسهم.

وأجريت اختبارات أخرى خلال مؤتمر الإنتربول السنوي لرؤساء المكاتب المركزية الوطنية الذي عُقد لاحقا في عام 2022.

ووُضعت سيناريوهات مخصصة للتعلم الغامر في قاعات تدريس متنقلة غير موصولة بالإنترنت، إلى جانب أول تمرين بالمحاكاة يُجرى بالكامل بتقنيات التعلم الغامر في إطار برامج التدريب التي توفرها أكاديمية الإنتربول الافتراضية.

وقُدّمت صيغة تجريبية من هذه الأداة الجديدة خلال مؤتمر الإنتربول لمكافحة الجرائم الماسة بالملكية الفكرية الذي عُقد أيلول/سبتمبر 2023 في أوسلو (النرويج)، كما عُرضت في الدورة الـ 91 للجمعية العامة للإنتربول في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في فيينا (النمسا). وعقب هذه الاختبارات الناجحة، استعان الإنتربول بشركاء استراتيجيين لدعم استحداث التعلم الغامر بصفته قدرة رئيسية من قدرات المنظمة.

والعمل جارٍ على إدماجها كخدمة دائمة من خدمات أكاديمية الإنتربول الافتراضية، وهي منظومة حلول التدريب الرقمي في المنظمة.

الابتكار

أفكار ريادية بشأن التكنولوجيات الناشئة

في إطار جهوده المتواصلة لتسهيل الريادة الفكرية والاضطلاع بدور صلة الوصل على الصعيد العالمي وتوفير حلول مبتكرة، أطلق الإنتربول في مؤتمره للعلوم الشرطية المنعقد في حزيران/يونيو 2023 دليل أجهزة إنفاذ القانون للابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي (دليل الذكاء الاصطناعي) من أجل تشجيع الحوار البنّاء فيما يتعلق بأهمية استخدام الذكاء الاصطناعي استخداما مسؤولا في مجال إنفاذ القانون.

ونظم الإنتربول أيضا اجتماعات للخبراء على الصعيد العالمي شكلت منتديات لتبادل المعارف والتعاون في مجال الابتكار من قبيل فريق الخبراء المعني بالأدلة الجنائية الرقمية في ماليزيا، ومؤتمر قمة فريق الخبراء المعني بالطائرات المسيّرة في الولايات المتحدة، ومنتدى إنفاذ القانون: البرنامج العالمي للقيادات الشرطية الشابة في الهند

وللاستعداد على نحو أفضل لاعتماد الميتافيرس على نطاق واسع، استحدث الإنتربول في تشرين الأول/أكتوبر 2022 فريق الخبراء المعني بالميتافيرس. وقوام هذا الفريق المتعدد الأطراف نحو 200 من الممثلين عن أجهزة إنفاذ القانون، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجامعات، وسائر المنظمات الدولية، ما يضمن تكوين نظرة شاملة عن الميتافيرس.

وركزت المجموعات الفرعية الأربع التابعة لهذه الفريق على مجالات محددة من قبيل حالات الاستخدام، والجرائم التي ترتكب في الميتافيرس، والأدلة الجنائية والتحقيقات، ومسائل الحوكمة المتعلقة بالميتافيرس. واستنادا إلى العمل الذي اضطلع به هذا الفريق، صدرت في عام 2023 وثيقة بعنوان ''الميتافيرس من منظور أجهزة إنفاذ القانون'' ألقت الضوء على الإمكانات المحتملة والتهديدات والأضرار في بيئة الميتافيرس. وتوفر هذه الوثيقة الإرشاد لأجهزة إنفاذ القانون العالمية.

الجيل المقبل من الحلول في مجال تكنولوجيا المعلومات

أمضى الإنتربول سنوات عدة في تطوير منظومته البيومترية، الأمر الذي أدى إلى إطلاق منظومتي النواة البيومترية والمنصة البيومترية الجديدتين في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذا الابتكار البارز يعزز إلى حد بعيد قدرة المنظمة على أن تحدّد بدقة هوية الأفراد المتورطين في جرائم عبر وطنية وأنشطة إرهابية واقتفاء أثرهم.

وقدرات المطابقة في المنظومتين الجديدتين اللتين تغذيهما مصفوفات بالغة التطور والتعلم الآلي تتيح تحديد هوية الأفراد بشكل أسرع وأكثر موثوقية ودقة وإحداث مطابقات لم يكن تحقيقها ممكنا من قبل. وأدخلت أيضا إمكانية إجراء تقصيات آلية لمطابقة بصمات الأصابع، ما أسفر عن تحسين سرعة التقصيات البيومترية وكفاءتها وتقليص الحاجة إلى تدخل خبراء وإرساء الأساس لاستخدام البيانات البيومترية عند الحدود.

والمنصة البيومترية الجديدة المتاحة عن طريق واجهة REST API توفر الربط بالأجهزة النقالة وتقصّي البيانات البيومترية مثلما أوضحه نموذج تجريبي لالتقاط بصمات الأصابع بدون تماس متاح في جهاز الإنتربول النقال المدمج في المنصة البيومترية للتقصيات المؤتمتة. وتشجع هذه المنصة وتدعم تطبيق الإنتربول لمعيار NIST الخاص بالمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا فيما يتعلق بكل من المتطلبات البيومترية لبصمات الأصابع وسمات الوجه. وهذا الأمر، بالإضافة إلى مواصفات التشغيل البيني المتاحة في المنظومة، يسهلان مشاطرة البيانات بسلاسة والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون ويحسنان تبادل المعلومات وفهم الشبكات الإجرامية. ويمهد ذلك الطريق للإنتربول ليصبح مركزا (لا بوابة فقط) للبيانات البيومترية ويرسي إمكانية إجراء ''تقصيات مدمجة'' للبيانات البيومترية في المستقبل.

الإنتربول

نبذة عن الإنتربول

يتمثل دور الإنتربول في تمكين أجهزة الشرطة في بلدانه الأعضاء الـ 196 من العمل يدا بيد لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وجعل العالم أكثر أمانا. ولدى الإنتربول قواعد بيانات عالمية تتضمن معلومات شرطية عن المجرمين والجريمة، وهو يقدّم الدعم في مجالي العمليات والأدلة الجنائية، ويوفر خدمات التحليل والتدريب. وتُوفَّر هذه القدرات الشرطية في مختلف أنحاء العالم وتدعم أربعة برامج عالمية هي الجريمة المالية والفساد، ومكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة والناشئة.

WWW.INTERPOL.INT

INTERPOL

تابعونا

@INTERPOL_HQ

INTERPOL_HQ

INTERPOL HQ

INTERPOL HQ